الموازنة العامة: معلومات وأرقام

أصبحت الأنشطة غير النفطية تساهم بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض أسعار النفط

ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض أسعار النفط، إلا أن هذه الأنشطة لا تزال مرتبطة بقطاعي النفط والغاز، كما يتضح من الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015.

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي
الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (مليار ريال عماني)

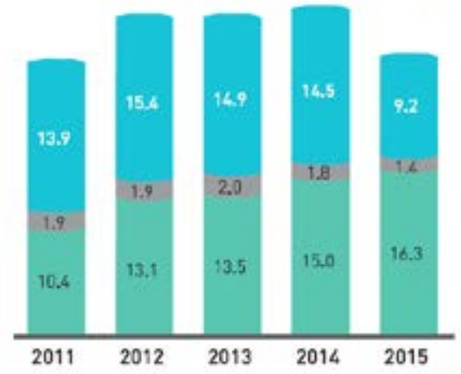

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي
بالنسبة

الأنشطة النفطية (النفط والغاز الطبيعي المسال)
الصناعات التحويلية - المنتجات النفطية المكررة
أنشطة غير نفطية

– تعد الموازنة العامة للدولة هي البرنامج المالي التنفيذي السنوي لأهداف الخطة الخمسية ولهذا فإن وضع تقديرات للإيرادات والنفقات وتوقعات العجز يستهدف ضمان الاستدامة المالية للدولة وتقليص المخاطر المحتملة.

– تم تحديد أهم التحديات التي تواجه الخطة الخمسية التاسعة خاصة في ضوء المتغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي وما يتعلق بتقلبات أسعار النفط العالمية والأوضاع الجيوسياسية الإقليمية وتأثيرها على المستوى الدولي والانعكاسات السلبية لذلك على الأوضاع المالية للسلطنة مما يستدعي مواجهة ذلك بإجراءات مناسبة تضمن استدامة الأوضاع المالية وتوفير مناخ اقتصادي كلي مستقر بجانب توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب الباحثين عن عمل حالياً والداخلين لسوق العمل خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة والتقليل من تداعيات الصدمات الخارجية التي تترتب عن التذبذب في أسعار النفط في السوق العالمي.

– تأثرت الموازنة العامة للدولة بشكل كبير بالانخفاض الحاد لأسعار النفط والذي بدأ منذ منتصف عام ٢٠١٤ حيث فقدت الخزينة العامة خلال عام ٢٠١٦ ما يزيد عن ٦٧ بالمائة من الايرادات النفطية مقارنة مع حجم هذه الايرادات في عام ٢٠١٤.

– يبلغ حجم الانفاق العام المتوقع خلال ٢٠١٧ نحو ١١,٧ مليار ريال بتراجع ٢ بالمائة مقارنة مع ٢٠١٦ والذي بلغ ١١,٩ مليار ريال، وتعد مستويات الانفاق العام اقل من الموازنات القياسية التي شهدتها السلطنة حتى عام ٢٠١٤، وانخفضت معظم بنود الانفاق العام مثل مصروفات الدعم والمصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية ومصروفات الأمن والدفاع وذلك في اطار ترشيد الانفاق العام والذي يستهدف التكيف مع ازمة النفط وأيضا زيادة كفاءة الانفاق العام.

– اجمالي الإيرادات العامة المتوقعة في موازنة ٢٠١٧ يبلغ ٨,٧ مليار ريال بزيادة تبلغ ١٨ بالمائة عن الإيرادات الفعلية المتوقعة لعام ٢٠١٦، وذلك اعتمادا على زيادة الايرادات غير النفطية وعلى اتجاه اسعار النفط لارتفاع نسبيا.

– يصل اجمالي المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية ٤,٤ مليار ريال منها ٣,٢ مليار مخصصات رواتب ومستحقات الموظفين وهي تمثل ٧٥ بالمائة من إجمالي المصروفات الجارية.

– أظهرت الحسابات الختامية الأولية للسنة المالية ٢٠١٦ انخفاض الإيرادات الفعلية عن الإيرادات المستهدفة لعام ٢٠١٦م بسبب انخفاض عوائد مبيعات النفط والغاز بنحو ١,١ مليار ريال عوانخفاض الإيرادات غير النفطية بنحو ١٤٠ مليون ريال.

– تم تقدير الموازنة على اساس ٤٥ دولارا للبرميل، وتتوقع وزارة المالية ان تبلغ ايرادات النفط والغاز نحو ٦,١١ مليار ريال بما يمثل ٧٠ بالمائة من اجمالي الايرادات العامة.

– أهم أهداف الموازنة هو استقرار المستوى المعيشي للمواطنين والحفاظ على النمو الاقتصادي، وخصصت الموازنة لقطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية نحو ٢,٧ مليار ريال بنسبة ٢٣ بالمائة من إجمالي الإنفاق العام، اما بالنسبة للنمو الاقتصادي فقد اشار بيان الموازنة الى توقع نمو بنسبة نحو ٢ بالمائة للاقتصاد العماني ككل بينما من المتوقع نمو اكبر بكثير للقطاعات غير النفطية بنسبة ٤,٧ بالمائة.

– تقدر الاعتمادات المالية للصرف على تنفيذ المشروعات الانمائية بنحو ١,٢ مليار ريال بتراجع طفيف عن معدل العام الماضي وتمثل هذه المخصصات السيولة النقدية المقدر صرفها خلال السنة وفقا لمعدلات التنفيذ الفعلية، وكانت نسبة التخفيض في هذا البند العام الماضي تبلغ بنحو ١٨ بالمائة مقارنة بالمقدر في ميزانية ٢٠١٥.

– من المقدر حسب معدلات الايرادات والانفاق أن يبلغ عجز الموازنة نحو ٣ مليار ريال عُماني أي بنسبة ٣٥ بالمائة من الإيرادات العامة ونسبة ١٢ بالمائة من الناتج المحلي.

– نتيجة للعجز الثنائي في الموازنة العامة للدولة وما تبع ذلك من تخفيضات للتصنيف الائتماني للسلطنة، فقد قامت السلطنة بإصلاحات مالية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بغرض دعم الوضع المالي على المدى المتوسط ويتوالى تبنى هذه الاصلاحات بهدف الحفاظ على استدامة وسلامة الوضع المالي.

– رغم أزمة النفط تتمتع مالية السلطنة بعديد من عوامل القوة أهمها مستوى الاحتياطي العام واستقرار سعر الصرف للريال العماني، وتتبنى السلطنة نظام سعر الصرف الثابت لذا فان الحفاظ على قيمة الريال مقابل الدولار يعتبر هدف اساسي للسياسة النقدية، كما يعد انخفاض معدل التضخم عامل دعم مهم وقد ظل عند مستوى متدني طوال السنوات الماضية وخلال عام ٢٠١٦ بما يعادل ١,٨٥ بالمائة ومن المتوقع أن لا يتجاوز ٢,٨ بالمائة خلال العام الجاري.

– تسعى الخطة الخمسية التاسعة إلى تحقيق نسب أعلى من النمو الاقتصادي، ويؤمل من القطاع الخاص أن يلعب دورا رئيسيا في تحقيق التوسع المرجو في مختلف القطاعات، وتستهدف الخطة الخمسية التاسعة تحقيق

ارتفع الناتج المحلّي الإجمالي للسلطنة وانخفض تماشيًا مع أسعار النفط

الناتج المحلّي الإجمالي لعُمان مقارنةً بالسعر السنوي المتوسط لخام برنت

خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020)

معدل نمو حقيقي سنوي للناتج المحلي في حدود ٣ بالمائة في المتوسط خلال سنوات الخطة، وتحقيق الاستثمارات الاجمالية متوسطا يبلغ ٨,٢ مليار ريال عماني سنويا بمتوسط معدل نمو ٥ بالمائة كما يتوقع ان تنمو الأنشطة غير النفطية بنحو ٤,٣ بالمائة بينما يقدر أن تشهد الأنشطة النفطية ارتفاعا محدودا يبلغ ٠,٢ بالمائة.

– من المتوقع أن تصل قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو ٢٨,٦ مليار ريال عماني في المتوسط لفترة الخطة التاسعة مقارنة بنحو ٢٤,٦ مليار ريال عماني خلال الخطة الثامنة كما ستشهد الفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠.

– حسب بيانات سبق ان اعلنها البنك المركزي العماني اعتمادا على الاحصائيات الواردة في الخطة الخمسية التاسعة من المتوقع ان إجمالي الانفاق العام للسلطنة المتوقع خلال فترة الخطة التاسعة ٢٠١٦-٢٠٢٠، أي على مدار خمس سنوات، سيصل الى نحو ٦٥ مليار ريال، ويبلغ حجم الايرادات المتوقعة ٥١,١ مليار، وتتوزع هذه الايرادات بين ٣٦ مليار و٦٦٥ مليون ريال ايرادات من قطاع النفط والغاز، و١٤ مليار و٤٣٥ مليون ريال من مصادر متنوعة غير نفطية.